

لانه جمع بين ما جرحه والجمع وهو العرف فوجاه كالمع
 بلغة الجمع كما هو قال والله لا اقر بكم اريد ان يقر
 ويكون مهيئا واحداً حيث لم يقر بالذات الكافية
 بنفي علي عدمه ولو قرى بما في المدرك لزم كلفان
 واحدة ولو مكث يوماً او ساعة ثم قال والله
 لا اقر بكم لزم بين يمينه السهرين الاولين لم يكن
 مولى لان الثاني ايجاب مستد او الاصل في
 ذلك انه اذا لم يعد اسم الله في المصطوف ولا في
 حرف النفي فليتم بتمت بنفي ما سبحة دخل المصطوف
 لو حكم المصطوف عليه كما في المسئلة الاولى وما
 اذا ما في احد الامور المذكورة فقد كان ايجاباً مستداً
 وعلي هذا في المسئلة الثانية لا يكون مولى لغوات
 الامور الثلاثة لو جرد المكث يوماً واحداً اسم
 الله وحرف النفي فقد جاز ممنوعاً بعد اليقين الاول
 سهرين فعيد الثانية مضافاً الى الاول بقوله بعد
 السهرين الاولين اربعة الا يوماً مكث فيه علم
 يكامل مدة المنع فلا يكون مولى ويكون كلامه مع
 جيبين مستقلين يلزمه القران كما رتبان ولو قال
 والله لا اقر بكم سهرين ولا سهرين لا يصير مولى
 لانه باعادة حرف النفي صادراً بالآخر وصار اجليين
 وقد اخلا كما هو قال والله لا اقر بكم يوماً ولا يوماً من
 ان اليومين يتلفين بيومين لانه اعادة كلمة النفي فصار
 الثاني منفرداً عن الاول وقد اخلا وفيها كيد هو
 الاقرب لانه الوقت الواحد يصح وقتاً لا زمان
 كثيرة من من قال والله لا اقر بكم يوماً ولا سهرين

في يومين كونه يومين كونه يومين من قوله اربعة
 اربعة كونه يومين كونه يومين كونه يومين
 لا يجوز في قوله اربعة كونه يومين كونه يومين
 في البذرات والراي لا يدخل في قوله اربعة كونه يومين
 السهرية وكان مسبوغاً يوم يومين احد الاولين
 فيجعل تفسير المنع لا يفسر او يفسر به واسم
 للذين يولون من نسائهم اربعة اسهرين بغير
 اربعة اسهرين ترك الاول في قوله الثاني وكان
 من باب الاكتفاء وقوله ولان الامتناع
 عند من بانها دليل معقول على وضع المسبوط
 كما ذكرنا في مطلع هذا البحث وتقرير في الامتناع
 عند من بانها عن قرين بان مع اليقين مما رويها
 سهرين او اكثر المدرك وهو ثلاثة اسهرين حاصل بلا مانع
 لانه ليس فيه يميني ويميله اي يميل هذا اليقين
 المنع على سهرين لا يثبت الطلاق بمحض اربعة
 اسهرين بل هو الرابع عن اليقين فكان كونه يومين
 اربعة اسهرين او اكثر بلا يمين فانه يفي اربعة
 اسهرين لا يقع والظن في قوله قيل هو لا جواز
 الامتناع وقيل في الحلف المفروض من قوله
 ويميله ويجوز ان يكون راجعاً الى اكثر المدرك
 ولو قال المصنف ولان الامتناع عن قرين بانها في
 بعض المدرك يدل في اكثر المدرك كان اسهل لثباته
 وضع المسبوط وغيره ولو قال والله لا اقر بكم
 سهرين وسهرين فعيد هذا بين السهرين فهو مولى

لانه